الاتحاد الاشتراكي للقوات ابشعبية (ل٠١٠و)
فدرالية أوروبا والوطن العربي
الكتابة الاقليمية

الى اللجنة الادارية الوطنية
تحية نضالية، وبعد،

لقد سبق لنا أن راسلناكم حول بعض القضايا السياسية والتنظيمية التي اعتبرنا أن أهميتها تحتم علينا تحمل مسؤولية التعبير عن رأينا اتجاهها، ورأى التنظيم الذى نمثله اقليميا. ولقد تعلقت تلك المراسلة بنقاط محددة وأحيانا ظرفية، واتسمت بالتالي بنوع من الجزئية، اذ أنها لم تتناول بالضروة الاطار الشامل الذى يطرح داخله. كما أن الاجوبة التي توصلنا بها كانت جزئية هي الاخرى، وتعلقت بالرد على انتقاد أو استفسار معين، في غياب آفاق الخطة الحزبية الشاملة، ليس بمضامينها العامة، لكن بالمحتوى الملموس والمدقق للخطوات الانية، والقريبة والبعيدة المدى.

من تم ارتأينا أخذ المبادرة من خلال هذه المراسلة لنزودكم برأينا في الخطة الحزبية الراهنة بكل موضوعية وبالصراحة الثورية التي من الطبيعي أن تسود النقاش، وأن تصل بنا، ان اقتضى الحال، الى مستوى الانتقاد الرفاقي الشديد، دون أن يكون لذلك أى انعكاس وأثر، ما دام الانتقاد بناء يستهدف المساهمة الواعية المنظمة في السير الحزبي العام، ولا يقف عند النقد من أجل النقد، بل انه يشكل مجرد مرتكزات لطرح مقترحات عملية بالنسبة للافاق المستقبلية الشاملة. وهذا ما نطمح اليه من خلال طرح النقاط الاتية:

* الخطة الحزبية الراهنة كما نفهمها ونعمل على تطبيقها.
* تقييم نقدى مركز بالنسبة لممارسة وتطبيق الخطة.
* مقترحات عملية.

لقد شكل ٨ ماى ١٩٨٣، كما هو معروف، منعطفا أساسيا في صراعنا الطويل والشاق مع اليمين الحزبي، وتحولا حاسما في تطور ذلك الصراع، اذ أنه نقلنا عمليا من مراحل الفرز الايديولوجي والسياسي المتصاعدة، الى طور الحسم التنظيمي النهائي، ووضعنا بشكل ملموس أمام مهام البناء التنظيمي المستقل عن اليمين، مع ما تطرحه تلك المهام من مصاعب ومشاق، خاصة في ظروف القمع والاضطهاد الذى تسلط على المناضلين والمسؤولين الحزبيين.

واذا كان ٨ ماى (كما تناوله العدد الثاني من المسار باسهاب وشمولية) قد شكل تتويجا تنظيميا عمليا لما يعادل عقدا من الصراع ضد اليمين الحزبي ــ وهو صراع ضد العدو الطبقي والخصوم السياسيين في آن واحد ــ فهذا لا يعني أن مراحل الفرز الايديولوجي والسياسي داخل الحزب قد استنفذت بشكل لا رجعة فيه، بل ان مهام توضيح الخط الايديولوجي وتثبيت الخط السياسي ستظل ترتبط وتتداخل مع مهام البناء التنظيمي السالفة الذكر مما يزيد في مصاعب وتعقيدات تلك المهام. هذا ما تم توضيحه واعلانه من خلال بيان ٨ ماى التاريخي الذى لم يقف عند تسجيل ظروف وملابسات الحسم النهائي مع اليمين، بل انه طرح بالاساس شعار اعادة هيكلة تنظيمات الحزب في آفاق استكمال البناء الثورى للاتحاد وتمكينه من هويته الوطنية/ الثورية كاملة، بعد تخلصه من الخط اليميني الدخيل، على اثر انهزام هذا الاخير وخروجه وانشقاقه عن الحزب علانية وفي واضحة النهار.

وبنفس الحيثيات، جاءت مبادرة اصدار الاداة الاعلامية، المسار، بعد مرحلة الجزر النسبي التي تلت ٨ ماى وما رافقها من قمع ومحن، مستهدفة بالاساس تجميع المناضلين حول خط حزبهم الاصيل والدفع بعملية اعادة هيكلة التنظيمات الحزبية على أسس سياسية موحدة. وهذا ما ترجمه بشكل مركز شعار: تنظيم ــ جريدة ــ تنظيم، أى أن الجريدة الحزبية لم تخلق من عدم، بل انها جاءت لتعبر عن واقع تنظيمي ولتتكلم باسمه من جهة، ومن جهة ثانية لتلعب دور الرابط والموحد للخط والمفاهيم الذى يجب أن تتم على أساسها عملية اعادة الهيكلة التنظيمية. وبالتالي، فان الجريدة تنطلق من التنظيم، ليس لتنوب عنه أو تعوضه، بل لتخدمه وتساعد على قيامه كحزب متكامل البنيان.

وخلاصة القول أن الهدف الاني الذى استهدفته خطة الاعلام الحزبي (المسار) كان هو: تجميع المناضلين والدفع بعملية اعادة هيكلة التنظيم الحزبي، علما أن الهدف المرحلي الذى يجب أن يتوج مرحلة بكاملها ــ أى مرحلة الفرز والحسم الذى عرفه الحزب ــ هو: استكمال توضيح الخط الايديولوجي للحزب وتثبيت مواقفه

السياسية التقدمية ، واحكام هيكله التنظيمي من القمة الى القاعدة .

أيها الرفاق

قد يبدو هذا التذكير بالعناصر الاساسية للخطة الحزبية زائدا ، أو من باب تحصيل الحاصل ، لكن ما توخيناه من خلال هذا التذكير هو طرح ما استوعبناه وعملنا على تطبيقه بالنسبة للخطوات السابقة ، وما ننتظره من عملنا الجماعي المستقبلي ، وبالتالي طرح وتوضيح الارضية التي نبني على أساسها تقييمنا النقدى ومقترحاتنا العملية .

وقبل الشروع في طرح بعض الملاحظات والتقييمات النقدية ، نود استبعاد أى عنصر من شأنه أن يفتح باب التقييمات الذاتية السلبية ، أو يمس بالموضوعية التي يجب أن تبقى سائدة في نقاشنا ، وذلك من خلال التوضيحات الاتية :

ـ نعتبر أن المرحلة الراهنة التي تجتازها البلاد وموازين القوى الفعلية ، لا تستحمل بالنسبة لحزبنا أكثر من خط وطني ديمقراطي مستقل ، (بمعنى الاستقلالية الكاملة عن الخط السياسي للطبقة الحاكمة ، والنخب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة المتحالفة معها) . وبالتالي ، فان جميع ملاحظاتنا لن تتجاوز اطار هذا الخط ، ولا يمكنها أن تكون مزايدة على بعضنا البعض أو مطالبة بشعارات ثورية عقيمة ، وغير قابلة للتطبيق .

ـ ثقتنا في جهاز (ل.ا) والمسؤولين القياديين غير مطروح للنقاش ، كما أننا نمنع على أنفسنا أى تأويل أو حكم مسبق ، وما يهمنا هو التقييم النقدى في اطار النقاش الرفاقي الداخلي ، لما هو مطروح وممارس عمليا في الواقع . ومن هذا المنطلق نطرح الملاحظات الاتية :

أ) لا أحد يجادل في أهمية المكسب الذى شكله صدور المسار وتطبيق الخطة الاعلامية السالفة الذكر ، خاصة بعد مرور سنتين كاملتين عن الحسم النهائي مع اليمين ، وتشوق المناضلين الى جني ثمار صراعهم المرير وتضحياتهم ، من خلال التعبير على الاقل عن هوية حزبهم والشروع في مرحلة البناء الايجابي . وبدون الاطالة في تشريح أهمية هذا المكسب وايجابياته ، نسجل بشكل مركز ما هو أساسي وحاسم ، أى أن صدور المسار كجريدة حزبية وبالمضامين التي وضحتها في افتتاحية عددها الاول ، قد شكل بالنسبة للمناضلين وللرأى العام الداخلي والخارجي اعلانا وتجسيدا لاستمرار المسيرة الحزبية النضالية التاريخية ، وأن الاتحاد كخط وتنظيم قائم حاضر ، وأنه لم يكتف بالصراع والحسم مع الخط الدخيل ، بل انه تمكن من تعزيز وتمتين هويته الوطنية التقدمية التي أصبحت مستقلة غير متأثرة بتشويهات الانتهازيين وخياناتهم الطبقية . وما كان لذلك الا ليفجر حماس المناضلين ويرفع من معنوياتهم ، ويساعد على ارساء وتثبيت تنظيماتهم .

هذه كلها مكاسب نسجلها باعتزاز ، ولا نرى ضرورة الاطالة في تحليل نتائجها الايجابية .

ب) الا أن خطة الاعلام الحزبي ، قد انطلقت ضمن اشكال موضوعي ـ كان الوعي التام به منذ البداية ـ نشأ على اثر تدخل الطبقة الحاكمة لمنح اليمين الشرعية الحزبية القانونية (بمفهوم القوانين السائدة) ، وبالتالي تمكن الحزب من تعزيز وتمتين شرعيته النضالية أمام الشعب المغربي ، لكن افتقاره من جديد للشرعية القانونية ، خلافا لمرحلة ١٩٧٣ ـ ١٩٨٣ ، حيث تعود المناضلون على التحرك علانية باسم الهوية الحزبية ، رغم ظروف القمع المنهجي ومصادرة الحقوق الديمقراطية ، تلك الظروف التي تبقى هي القاعدة الثابتة في جميع الحالات .

ولقد كان اصدار الجريدة الحزبية في ظل هذا الواقع الموضوعي ـ واقع الشرعية النضالية في غياب الشرعية القانونية ـ يستهدف فيما يستهدف تجاوز هذا الواقع ولو بشكل جزئي من خلال تواجد وحضور اعلامي علني في الساحة .

وبالرغم من أن هذا الحضور الاعلامي قد سمح بالتعبير عن الهوية الحزبية المستقلة بشكل علني ، في حدود ما تسمح به الشرعية القانونية في الميدان الصحفي ، فانه لم يكن بامكانه أن يعوض الحضور الاعلامي الحزبي نفسه ، كمواقف وبرامج وخطط نضالية حزبية في جميع الميادين السياسية منها والنقابية والجماهيرية بصفة عامة .

جـ) وفي ظل هذا الاشكال الموضوعي ، نشأ نوع من التفاوت بين الاداة الاعلامية من جهة ، والسير التنظيمي الحزبي العادى من جهة ثانية ، وهو تفاوت يمكن أن نصفه بـطبيعيا ومستحملا لمرحلة معينة ، لو أنه تم في اطار خطة وتكتيك حزبي يشرح للمناضلين ويتم استيعابه من طرف الاطارات التنظيمية ، ويجيب بشكل واضح عن مسألة الشرعية القانونية للحزب .

الا أن هذه النقطة ظلت غامضة، ولم تحسم تنظيميا وبشكل تفصيلي ومدقق، فشكلت ثغرة في الخطة الحزبية، وفتحت باب الاستفسار والتساؤل المشروع، وأحيانا باب التأويل والاحكام المسبقة. فالجريدة الحزبية سائرة في عملها الاعلامي (بايجابيات المواقف والمواضيع التي تطرحها، وببعض الاخطاء السياسية التي سنعود اليها لاحقا)، لكنها ظلت، وستظل "محكومة بقانون الصحافة والرقابة، في حين أن الخط الوطني الديمقراطي للحزب لا يمكنه أن يخضع لاية رقابة كانت، لانه هو الذى يحدد هويتنا كمناضلين وكحزب...

وفي غياب الاجابة عن مسألة "الشرعية القانونية" اجابة تنظيمية واضحة، تسربت البلبلة الى أذهان المناضلين، وكان من الطبيعي أن تدفعهم غيرتهم على حزبهم الى طرح عدة تساؤلات: هل هناك خطة للحصول على شرعية قانونية؟ هل تقدم الجريدة تنازلا سياسيا باسم الحزب مقابل الحصول على تلك الشرعية؟ ما هو ثمن الشرعية القانونية في نهاية المطاف؟ الى غير ذلك من التساؤلات والنقاشات التي تؤثر في السير العادى للتنظيم ومستوى التعبئة والعطاء النضالي ان لم تمس القناعة بالانتماء للاطار الحزبي نفسه...

ولقد أتيحت لنا فرصة التعبير عن رأينا في موضوع "الشرعية القانونية" التي لا تشكل بالنسبة لنا اشكالا في حد ذاتها، وللوضوح نعيد ونكرر هذا الرأى: لسنا ضد الشرعية القانونية، بل ان التطور الحزبي الراهن لا يمكنه أن يجد مخرجه الايجابي الا من خلال انتزاع تلك الشرعية من موقعنا النضالي وبخطنا الوطني الديمقراطي المستقل وبعبارة أخرى، فاننا لا يمكننا الاكتفاء بطرح ما هو استراتيجي فقط، بل لا بد من صياغة تكتيك مناسب للمرحلة، وانتهاج أقصى ما يمكن من المرونة السياسية في هذه المرحلة للحفاظ على تنظيمات وطاقات الحزب، وذلك في اطار التمسك الثابت والصارم بما هو جوهرى وبالمبادئ الوطنية الثورية لحزبنا.

وخلاصة القول أن الملاحظة الاساسية التي نطرحها بهذا الصدد ليس على مستوى مبدأ التكتيك في حد ذاته، بل في التفاوت بين التكتيك الاعلامي والسير التنظيمي الحزبي العادى، والاخذ والعطاء الذى كان من المفروض أن يسود جميع العلاقات التنظيمية في هذه المرحلة، للاحاطة بالخطة الحزبية احاطة شاملة ومواكبتها خطوة خطوة، وتوضيح آفاقها وأهدافها التي تعطي معنى ومحتوى الخطوات اليومية والانية. ورغم جهلنا للاوضاع التنظيمية في بقية الاقاليم، فاننا نلمس من خلال وضعيتنا ككتابة اقليمية نوعا من الانقطاع أو الفتور في الدورة التنظيمية الحزبية أو الاخذ والعطاء بين الاطارات التنظيمية أفقيا وعموديا وفق المبادئ التنظيمية التي نسير عليها، وغياب التوجيهات والقرارات والخطط السياسية والجماهيرية التي من المفروض أن تزود بها (ل.أ) التنظيمات والقطاعات ومختلف مجالات العمل، والاعتماد على الاعلام الحزبي وحده لتغذية الواجهة الخارجية والمناضلين والاطارات التنظيمية الحزبية في آن واحد.

وفي غياب تزويد تلك الاطارات بالتكتيك الحزبي والمواقف السياسية الظرفية، تصبح الواجهة الاعلامية هي التي تباشر بناء الخط السياسي للحزب، أخذا بعين الاعتبار التراكم السياسي الذى تحققه الممارسة الصحفية من مقال الى مقال ومن عدد الى آخر. وبذلك يتحول دور التنظيم الحزبي من تحمل المسؤولية في المساهمة في بناء المواقف وترجمتها الى حيز التنفيذ والممارسة، الى دور الاستهلاك والتأييد أو المعارضة والانتقاد. كما أن أى موقف سياسي وأى تحليل تصدره الاداة الاعلامية ـ الجريدة ـ لاعتبار أو لاخر، ولا يتطابق مع الموقف الحزبي كما يفهمه ويمارسه المناضلون، لا يمكنه الا أن ينعكس سلبا على الحزب ككل، وممارسة مناضليه في الساحة.

د) وبهذا الصدد، نود التوقف قليلا عند نقطتين أساسيتين كان لهما انعكاس مباشر على سير عملنا كاقليم.

النقطة الاولى تتعلق بالقضية الوطنية التي سبق أن راسلناكم بصددها وأبدينا رأينا بشكل خاص حول الافتتاحية الموقعة باسم المسار بمناسبة ذكرى "المسيرة الخضراء" وتحفظاتنا واستفساراتنا حول ما تضمنته الافتتاحية من مواقف وتحاليل.

لا نرى اذن فائدة في تكرار نفس الملاحظات والتحفظات، لكننا نثير انتباهكم الى التراكم السياسي (السالف الذكر) الذى حققته الممارسة الاعلامية بالنسبة لهذه النقطة، فنذكر، علاوة على الافتتاحية حول "المسيرة الخضراء" بالافتتاحية حول فشل مؤتمر القمة الافريقية، والمقال الاخير حول مفاوضات نيويورك والذى تضمن أيضا في سياق التغطية الصحفية وسرد الاحداث والمعطيات، مواقف غريبة، أو على الاقل مواقف جديدة بالنسبة للمناضل الحزبي الذى واكب الموقف التاريخي للحزب في القضية الوطنية، وتشبع بآخر توجيه حزبي بهذا الصدد من خلال النشرة الداخلية التي صدرت باسم اقليم الرباط والتي شرحت الموقف الحزبي باسهاب وأوضحت بكل تدقيق دور المنظمة الافريقية ومضامين الصراع الحقيقية في مغربنا العربي وطبيعة الاعداء والخصوم التي

تواجهنا.

فما هي حيثيات الموقف الصادر في المقال الاخير، اذا ما تجاوزنا المقالات الاخرى السالفة الذكر؟ ومتى كان الحزب يتحدث باسم "المغرب" ويعتبر نفسه جزاء في المفاوضات والمساومات الجارية ليحذر من "ذهاب مجهوداتنا سدى" في حالة فشل تلك المفاوضات كما جاء في المقال الاخير؟ ومتى اعتبر الحزب قرارات نيروبي خطة نوعية ايجابية؟ وفي اتجاه أى حل؟ وهل يوجد "مغرب" ككل متكامل نتحدث باسمه، أم أن هناك "مغرب الطبقة الحاكمة" ومواقفها الرسمية، وبشكل مناقض "مغرب الجماهير الشعبية" ومواقف حزبنا المعبر عن طموحاته؟.

وهذه الاسئلة لا نطرحها من باب الاحراج، كما أن الموقف الحزبي من أى مسألة كانت ليس موقفا جامدا أبديا، بل المهم بالنسبة لنا هو طرح حيثيات كل موقف ومناقشتها بشكل تنظيمي ــ ونعني هنا المواقف الجوهرية الاساسية من مستوى وحجم القضية الوطنية ــ واقناع المناضلين بصحة تلك الحيثيات، لا أن تجتهد الجريدة في صياغة المواقف ــ خاصة بالنسبة لاحداث تمت في الماضي وسبق اتخاذ مواقف منها ــ ويطلب من المناضلين الدفاع عنها في الساحة وممارستها، وهم يجهلون حتى الحيثيات التي انبنت عليها، هذا بصرف النظر عن صحة تلك المواقف أو عدمها.

أما النقطة الثانية، فهي المتعلقة بالقضية الفلسطينية والعربية بصفة عامة، والتي سبق أيضا أن ساهمنا بصددها بما توصلنا اليه من تحليل واجتهاد بالنسبة للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة في وطننا العربي، كما حاولنا اثارة انتباهكم حول خطورة التوجيه الممارس على أعمدة الجريدة الحزبية تجاه القضية الفلسطينية واطاراتها التنظيمية.

ولسنا هنا بصدد التعرض بالتحليل الشامل والمفصل للاوضاع العربية (وما أكثر تشعباتها وتعقيداتها المستعصية) والذى قد نختلف في وجهة النظر بالنسبة لبعض جوانبه ــ والاختلاف في وجهة النظر بالنسبة لاوضاع معقدة أمر طبيعي داخل الحزب الواحد ــ لكن الذى يهمنا أكثر هو التأكيد على المنهج والمسلكية في التحليل، حسب ما فهمناه وتعلمناه من خلال تجربة حزبنا الطويلة والغنية في ميدان العلاقات العربية.

وأول درس استفاد منه حزبنا في هذا الميدان، هو أنه لا يمكنه أن يزكي أى نظام عربي حالي تزكية "التوقيع على بياض" ومنحه ألقاب الوطنية والصمود والثورية، وذلك حتى ولو كنا نلتقي معه في بعض المواقف، فبالاحرى أن نؤيد مواقفه التكتيكية بدون قيد ولا شرط ونتولى مواجهة خصومه السياسيين.

ونعني هنا بكل وضوح تأييد "المسار" للنظام السورى ودخولها كطرف في صراع هذا النظام مع حركة فتح وتوليها ــ أى المسار ــ المواجهة المباشرة لهذه الحركة بشكل ذاتي مشخص. كما نعني مواقف جزئية أخرى مثل تبرير طرد آلاف العمال التونسيين من ليبيا، وهو شيء مرفوض مبدئيا وخطأ لا مبرر له، خاصة من موقعنا كحزب ثورى معارض.

وفي تقديرنا أن الاستقلالية عن الانظمة العربية والتعامل معها ــ في الميادين التي تجمعنا فيها نفس القناعات والمواقف ــ من موقع الاستقلالية وبمنطق الند للند، لا يضعف العلاقة مع تلك الانظمة، بل يقويها، ولا يضيق مجالات التعامل بل يوسعها، لان هذا الشكل من التعامل هو الذى يكسب الحزب هيبته ومصداقيته، ويجعل جميع الاطراف تحترمه، وتنزله في المكانة اللائقة به.

هذا علاوة على أن الموقف الحزبي الثابت من القضية الفلسطينية ــ الذى تجاوز حدود الدعم المطلق موقفا وممارسة وذهب الى اعتبارها قضية وطنية فوق جميع القضايا الوطنية الاخرى ــ لا يسمح له بتاتا بتنصيب نفسه كمالك للحقيقة يصدر الاحكام بالثورية أو الخيانة على من يشاء من الاطراف الفلسطينية، وكطرف قادر على حل الاشكالات الداخلية للثورة الفلسطينية، لان ذلك ليس من صلاحيته ولا من قدرته. وحتى لو افترضنا أنه منح لنفسه دورا مهما من هذا القبيل، فلقد كان عليه أن يزود نفسه بكل المعطيات، على الاقل من خلال الاستماع لوجهات نظر كل الاطراف المعنية، خاصة بالنسبة لاحداث ظرفية ومواقف تكتيكية قابلة للتغيير بسرعة، وليس أن يقحم نفسه بمعطيات خاطئة (وهذا ما نلمسه من خلال ما ينشر على صفحات المسار) ويتورط بذلك في مواقف لا تخدم مصلحة الحزب ولا مصلحة الشعب الفلسطيني، ويتحمل مسؤولية الدفاع عنها وترويجها وسط الشعب المغربي.

هذا ما اختلفنا ونختلف فيه بالنسبة للطرح العلني الذاتي الذى يركز على شخص ياسر عرفات ليجعل منه مجرد خادم للمخطط الاستسلامي الامريكي، وينعته بشتى النعوت، ومنها الخيانة والاستسلام، ويتحيز للنظام السورى ويطمس جرائم هذا الاخير في لبنان واتجاه القضية الفلسطينية والشعب السورى نفسه، ويغيب التناقض الاساسي مع الانظمة الاقطاعية والرجعية العميلة مقابل ابراز الخلافات في الصف الفلسطيني والتركيز عليها. وسنظل

نطالب (ل.أ) بتصحيح هذا الخطأ بكل ما لدينا من وسائل في الحوار والاقناع، لان المسألة جوهرية، بل ومصيرية (ونحن مستعدين لمناقشتها وتشريحها طولا وعرضا اذا ما ارتأيتم ذلك).

وللتوضيح، فاننا لا نطالب حزبنا بـ"الحياد" اتجاه قضية تبناها كقضية وطنية، لكن التعبير عن وجهة نظره وتقييمه للاحداث كما يراها، بشكل موضوعي وبما يخدم المصلحة العامة للشعب الفلسطيني التي هي مصلحتنا، ولا يترك أى امكانية ولو نظرية لالتقاء مواقفه مع مواقف أعداء وخصوم الشعب الفلسطيني. فالحزب له كامل الحق في نقد ما يعتبره سلبيا أو خاطئا في أى خطوة تقبل عليها الثورة الفلسطينية أو احدى فصائلها، والتنبيه لخطورتها، وليس اصدار تهمة الخيانة في غياب ما يثبت جريمة من هذا الحجم كعمل ثابت وملموس.

وحتى لو افترضنا أن الحزب توصل الى اجتهاد مفاده أن ياسر عرفات خائن، فلا يمكن أن يكون موقفه جزئيا بهذا الشكل، لان عرفات يمثل — حتى اشعار آخر — حركة فتح، وهي العمود الفقرى للثورة الفلسطينية — في أرض الواقع وكعمل فدائي وليس ككلام مطلوق في الهواء، وذلك بشهادة الجميع، أصدقاء وخصوم. ومن المعروف والمتداول أن جميع الخطوات التي أقبل ويقبل عليها عرفات تدرس ويتم البث فيها من طرف اللجنة المركزية لفتح كأعلى هيئة تنفيذية في الحركة. فالتشخيص لا محل له اذن، والموقف من عرفات هو الموقف من فتح، ومن منظمة التحرير الفلسطينية والتي نقول عنها أنها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وفي هذه الحالة، واذا كان هذا الموقف ليس مجرد قناعة داخلية أو مجرد اجتهاد حزبي داخلي، بل الموقف الرسمي الممارس علانية على أعمدة الصحيفة الناطقة باسم الحزب، فما هي خطة الحزب على صعيد العلاقات الخارجية والعلاقة بالثورة الفلسطينية تحديدا؟ هل المطلوب مقاطعة فتح والتعامل فقط مع المنشقين والاطراف الفلسطينية الاخرى؟.

هذا هو الاشكال الذى نواجهه على صعيد الاقليم، والذى أدى الى تجميد عملنا في ميدان العلاقة الخارجية، لان لا أحد يقبل التعامل الثنائي الداخلي معهم بصيغة ايجابية، والطعن والقذف فيه على المستوى الرسمي والعلني. وهذا التجميد مس بكل أسف علاقتنا بحركة فتح التي جمعتنا بها روابط تاريخية يعرف الجميع مجالاتها وعمقها وقيمتها.. كما مست علاقتنا بالاخوان السوريين الذين تجمعنا بهم حاليا نفس القناعات الايديولوجية والسياسية، والذين اعتبروا الاتحاد حزبهم أيام كانوا في موقع السلطة، فلم يبخلوا علينا بشتى أنواع الدعم المادى والمعنوى وبشكل لم يتلقاه من أى جهة أخرى.

وخلاصة القول، أننا عاجزون على ممارسة العلاقات الخارجية في الاقليم، نتيجة الاشكالات السالفة الذكر، ونتيجة افتقادنا لخطة منسجمة في هذا الميدان. وبالتالي فاننا نطلب من (ل.أ) أن تنظر لهذا المشكل بالعناية التي يستحقها، وأن تزودنا بالتوجيه الذى تراه مناسبا، بعد دراسة كل العوامل المؤثرة في الموضوع تنظيميا واعلاميا، وفي اطار خطة حزبية متكاملة في ميدان العلاقات الخارجية.

أيها الرفاق:

كانت هذه هي أهم الملاحظات التي ارتأينا من واجبنا الحزبي طرحها بهذا المستوى من الصراحة والحدة علما بأن محتواها وصيغتها محصورة في اطار الكتابة الاقليمية وفي العلاقة التنظيمية التي تجمعها باللجنة الادارية كأعلى جهاز حزبي تنفيذى.

وفي تقديرنا أن مختلف هذه الملاحظات والاستفسارات، ما كان لتطرح بنفس المحتوى والصيغة لو توفرت لنا أرضية سياسية وتوجيهية تجمع بين المناضلين وتمكن كل واحد من موقعه الخاص به من خدمة نفس الهدف باستيعاب تام للتكتيك المرحلي والمبتغي من كل خطوة نقبل عليها.

ولذلك، فان مقترحنا الاساسي سيقتصر على هذه النقطة التي نعتبر النقاش فيها من صلاحية (ل.أ). فاذا كان الحسم مع اليمين الانتهازى قد تم فعلا في جميع المستويات وبشكل لا رجعة فيه، فان المرحلة اليوم، مرحلة التوضيح الكامل للخط السياسي للحزب، وتزويد المناضلين بأرضية صلبة لممارستهم في جميع الميادين، علما بأن القرارات والوثائق الرسمية للحزب (المؤتمر الثالث) أصبحت متجاوزة وغير قابلة للتطبيق لما تحمله من خلط ومن بصمات وتأثيرات اليمين الانتهازى. كما أن مسألة الشرعية القانونية والخطة الحزبية بصفة عامة، لا زالت تنتظر اجابة شاملة حاسمة، وطول المرحلة الانتقالية (ثلاث سنوات عن الحسم مع اليمين)، أصبح يطرح ضرورة التقدم نحو انجاز هذه المهام والخطوات التكميلية الاساسية بأقصى ما يمكن من السرعة، وذلك من خلال ايجاد أرضية للنقاش تجمع وتوحد المفاهيم بين المناضلين، وتجسد الحسم مع اليمين، وتطرح البديل في خطوطه العريضة لتوضيح الاختيارات الايديولوجية والاستراتيجية الاساسية بصفة نهائية، وصياغة وتدقيق التكتيك السياسي

والخطة الحزبية في هذه المرحلة.

أما الطريقة والصيغة العملية، لفتح هذا النقاش الداخلي، وحسم بعض الاشكالات القائمة، فتبقى من صلاحية ومبادرة (ل.أ) مع ضرورة تهييء وتأهيل التنظيم الحزبي واشراكه من خلال أجهزته التمثيلية المركزية في الاقبال على هذه الخطوات. فكما يقول الشهيد المهدى بنبركة:

"ليس من المحرم على حركة ثورية أن تمر بحلول مرحلية، لان ذلك متوقف على توازن القوى وعلى تحديد الاهداف القريبة والبعيدة. والمهم أن يتم كل شيء في وضح النهار وبتحليل شامل يوضح الاوضاع للمناضلين".

وفي تقديرنا أن الاقبال على خطوات من هذا القبيل، هو الذى سيضمن الحياة الداخلية السليمة لحزبنا العتيد الصامد الذى لم تنل منه مختلف المحن، وبالتالي ترسيخ تقاليده الايجابية ورفعها الى مستوى أعلى وتحويلها نوعيا في اتجاه التقاليد الثورية الرصينة.

نشد على أياديكم، ونتمنى لنا جميعا التوفيق
في تأدية مهامنا وخدمة حزبنا وشعبنا،
وتقبلوا تحياتنا النضالية واحتراماتنا.

باريس ٢٤ ماى ١٩٨٦